نشرة صحفية

HQ/2014/2
12 شباط/فبراير 2014

الأمم المتحدة تحذر من أن التنمية تحيد عن طريقها المرسوم لها جراء تجاهل المساواة والحقوق وصحة المرأة

تقرير جديد للأمم المتحدة يقول إن المكاسب الإنمائية التي تحققت خلال العشرين عاماً الماضية لن يكتب لها الدوام ما لم تعمل الحكومات على معالجة أوجه عدم المساواة التي تضر بأفقر الفئات وأكثرها تهميشاً

- **طرأ انخفاض حاد على عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية من 47 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2010**
- **ولكن عدداً كبيراً من بين سكان 50 إلى 60 من أشد البلدان فقراً، والذين يقدر عددهم ببليون نسمة، سيراوحون مكانهم بينما يصبح بقية سكان العالم أكثر غنى**

الأمم المتحدة، نيويورك، 12 شباط/فبراير 2014 – خلص تقرير جديد صادر عن الأمم المتحدة إلى أن تزايد أوجه عدم المساواة سيحبط أثر المكاسب الهائلة التي تحققت في مجال الصحة وطول العمر على مدى العشرين عاماً الماضية. ويرى التقرير العالمي عن *برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية لما بعد عام 2014*أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بإصدار وإنفاذ القوانين التي من شأنها أن تحمي أفقر الفئات وأشدها تهميشاً، بما في ذلك المراهقات والنساء المتأثرات بالعنف، وكذلك سكان المناطق الريفية.

ويمثل التقرير أول استعراض عالمي فعلي لما أحرز من تقدم، وما ظهر من ثغرات، وما ووجه من تحديات، فضلاً عن القضايا الناشئة، في ما يتعلق ببرنامج العمل التاريخي لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في عام 1994. ويجمع التقرير بيانات من 176 بلداً مع مساهمات من المجتمع المدني وبحوث أكاديمية. وتوفر الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير دلائل قاطعة تعزز بقوة محط تركيز برنامج عمل القاهرة الذي وضع حقوق الإنسان وكرامة الفرد في صلب عملية التنمية.

ويقول الدكتور باباتوندي أوشيتيمن، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ''إن الالتزام الأساسي بكرامة الفرد وبحقوق الإنسان هو الأساس الذي يقوم عليه مستقبل يتمتع بالمرونة والاستدامة. فليس بمقدورنا أن ننتظر 20 عاماً أخرى لكي نتصدى لأوجه عدم المساواة التي يُبتلى بها وجودنا الجماعي. لقد حان وقت العمل. ولا ينبغي أن تقتصر مكاسب التنمية على فئة من المحظوظين، بل ينبغي لها أن تعم جميع فئات السكان''.

ويبين التقرير بوضوح أن برنامج عمل القاهرة أسهم إسهاماً كبيراً في إحراز تقدم ملموس: فقد انخفض عدد النساء اللاتي يمتن جراء الحمل والولادة؛ وزاد عدد الولادات التي تتم بحضور قابلات متخصصات بنسبة 15 في المائة في جميع أنحاء العالم منذ عام 1990؛ وزاد عدد النساء اللاتي تحظين بفرص الحصول على التعليم والعمل والمشاركة السياسية؛ وزاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس، وانخفض عدد المراهقات اللاتي تنجبن أطفالاً. كما طرأ تباطؤ على معدل النمو السكاني عزي جزئياً إلى الأخذ بنهج جديد يؤكد على حرية الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاتجاهات السكانية.

ومع ذلك، يحذر التقرير من أن أشكال هذا النجاح لا يستفيد منها الجميع بصورة متكافئة. ففي المجتمعات الأشد فقراً، لم يطرأ تحسن يذكر خلال الأعوام العشرين الماضية على وضع المرأة، والوفيات النفاسية، وزواج الأطفال، والكثير من الشواغل التي عبر عنها مؤتمر القاهرة، بل حدثت انتكاسات في بعض الحالات في واقع الأمر. فمعدلات العمر المتوقع لا تزال منخفضة بشكل غير مقبول، ولا تزال هناك 800 امرأة تموت يومياً أثناء الولادة، وهناك 222 مليون امرأة لا تتوفر لهن فرص الحصول على وسائل منع الحمل أو تنظيم الأسرة.

وفي أشد المجتمعات فقراً، تتعرض المراهقات للمخاطر بوجه خاص. ولئن كانت هناك زيادة في عدد الفتيات اللاتي يكملن تعليمهن الابتدائي، فإنهن تواجهن تحديات في الوصول إلى التعليم الثانوي وإكماله. وتلك إشكالية تواجه الجميع لأن الفتيات إذا ما حظين بالتعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وفرص التمكين، يصبح بمقدورهن دعم المستويات الأعلى من النمو الاقتصادي والتنمية. ويقتضي الاستثمار في تطلعاتهم زيادة الاستثمار في التعليم والصحة الإنجابية، وتمكينهم من تأخير الحمل والحصول على ما يلزمهن من تدريب من أجل حياة أطول وأكثر إنتاجاً في ظل اقتصاد جديد.

ويتابع الدكتور أوشيتيمن قائلاً: ''علينا أن نقوم بدورنا في حماية حق المراهقات في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية''. ويضيف قائلاً: ''إن التقرير يقدم أدلة قاطعة على أن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها أساسية لتحقيق رفاه الأفراد، وخفض نمو السكان، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولضمان نصيب المرأة في مستقبلها، على الحكومات أن تقوم بإنفاذ ما يضمن للمراهقات حقوقهن''.

ويخلص التقرير أيضاً إلى أن المجتمع العالمي لا يزال يتعين عليه بذل المزيد من أجل حماية حقوق المرأة، حتى بعد مرحلة المراهقة. ولقد تحققت مكاسب كبيرة، وخاصة في ما يتعلق بالوفيات النفاسية، التي انخفضت بمعدل النصف تقريباً (47 في المائة) منذ عام 1994. ومع ذلك، فإن التقرير، في أشد ما تضمنه من

نشرة صحفية

بيانات مثيرة للقلق، يذكر أن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء على نطاق العالم ذكرن أنهن تعرضن لشكل من أشكال الانتهاك البدني و/أو الجنسي، وأن هناك بعض المناطق التي يعترف فيها كثير من الرجال صراحة بارتكابهم جريمة الاغتصاب دون أن يواجهوا أي عقاب. وزيادة على ذلك، فليس هناك من بلد تكون فيه المرأة على قدم المساواة مع الرجل من حيث السلطة السياسية أو الاقتصادية.

توفر هذه الاستنتاجات قاعدة قوية من الأدلة على أنه من أجل الحفاظ على مكاسب التنمية، لابد للحكومات أن تسنَّ وأن تنفذ القوانين اللازمة للقضاء على الثغرات التي تعتري حالة المساواة. ووفقاً للتقرير، فإن 70 في المائة من الحكومات ذكرت أنها تعتبر أن المساواة والحقوق هي من أولويات التنمية.

* * *

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق عالم يكون فيه كل حمل مرغوباً، وكل ولادة مأمونة، ويحقق فيه كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانيات.

للحصول على المزيد من المعلومات أو طلبات إجراء المقابلات، يرجى الاتصال بـ:

ماندي كيبيل، هاتف 5293 297 212 1 +، بريد إلكتروني: *kibel@unfpa.org*

عمر غرز الدين، هاتف: 5028 297 212 1 +، بريد إلكتروني: *gharzeddine@unfpa.org*

للاطلاع على التقرير بالكامل، يرجى زيارة الموقع أدناه مع استعمال كلمة السر (Equality):

http://passdropit.com/ICPD_Global_Report_2014